E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/164
7 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

رسالة مؤرخة في ٦ آذار/مارس ١٩٩٥ وموجهة الى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

يشرفني أن أرسل اليكم مرفقة بهذا مذكرة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن انتهاكات ما للشعب الصربي من حقوق الإنسان والحقوق المدنية في جمهورية كرواتيا، وأن أرجوكم تعميمها مع هذه الرسالة، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال.

(التوقيع) فلاديمير بافيتشيفتش
السفير

مذكرة

بشأن انتهاك ما للشعب الصربي من حقوق الإنسان والحقوق المدنية في جمهورية كرواتيا

أولا

أدخلت الأراضي التي عاش فيها الكروات والصرب طوال قرون في الحدود الإدارية للوحدة الاتحادية اليوغوسلافية السابقة لجمهورية كرواتيا الاشتراكية في ١٩٤٥. ولم يحدث ابداً في التاريخ أن كانت الأراضي الإثنية للشعب الصربي جزءاً من الدولة الكرواتية المستقلة.

وترجع السجلات الأولى للصرب في هذه الأراضي الى عام ٨٢٢ (المؤرخ الإخباري الفرنكس إينهارد). واستقروا بنفس عدد الكروات وفي حوالي نفس الوقت. وسجل في "السجلات التاريخية" للمؤرخ إينهارد أن الصرب عاشوا في جزء دالماشيا المتفوق ("quae natio magnum Dalmatiae partem obtinere dictiur" Sorabi)، في حين أن الكروات عاشوا في الأراضي الواقعة غرب نهر "سيتينا".

وجرى استقرار الصرب بأعداد أكبر في الأراضي القاحلة في ليكا وكوردون وبانيجا وسلافونيا (وهي أجزاء من جمهورية كرايينا الصربية الحالية) في القرنين السادس عشر والسابع عشر بناء على دعوة الامبراطور النمساوي في ذلك الوقت. وقد وضعوا أنفسهم، باعتبارهم وحدات عسكرية صربية مستقلة، تحت قيادة النمساويين (الألمان) من أجل الدفاع عن الحدود ضد الأتراك وأنشأوا في هذه العملية منطقة حدودية هي فونيا كرايينا (Militaergrenze) التي اعترف بها فرديناند الأول ومنحها امتيازات خاصة. وتأكدت هذه الامتيازات في العقود والقرون التالية. وفي عام ١٦٢٢، أنشأ فرديناند الثاني وضعاً خاصاً لهذه الأراضي التي كان الصرب يعيشون فيها داخل الامبراطورية النمساوية. وكان الصرب يتمتعون بإعفاء من جميع الضرائب. وأكد فرديناند الثاني الوضع الخاص، مع عناصر لدولة، بأن أصدر مرسوماً خاصاً في ١٦٣٠. فمن وجهة النظر القانونية، لم يكن يمكن أن تكون منطقة فونيا كرايينا الحدودية ملكاً لكرواتيا لأن الدولة الكرواتية انتهى وجودها في ١١٠٢. وهذه الوقائع تشكل كثيراً من الأسباب الأساسية للمنازعات بين الصرب والكروات. وقد لعبت منطقة فونيا كرايينا الحدودية دوراً هاماً في تاريخ أوروبا وفي إنشاء مجتمع الشعوب اليوغوسلافية.

وأنذر انهيار الامبراطوية العثمانية بعملية لإضفاء الطابع الألماني والطابع المجري. وبغية تسهيل هذه العملية وتحقيق أهدافهما السياسية لم تتورع فيينا وبودابست عن أي شيء لإثارة المنازعات الصربية الكرواتية.

ومنذ ستينيات عام ١٨٦٠، أعقب الإضفاء القسري للطابع الألماني، وفيما بعده الطابع المجري، إضفاء الطابع الكرواتي قسراً على الصرب الذي استمر حتى يومنا هذا.

وبعد أن انتهت حروب البلقان بنجاح، قام صربيا والشعب الصربي بدور بييمونيزي في تجميع سلاف الجنوب. فتوحيد سلاف الجنوب تم بعد الحرب العالمية الأولى وأنشئت مملكة الصرب والكروات

والسلوفينيين. ومذكور في ديباجة معاهدة سان جرمان أن الصرب والكروات والسلوفينيين من النمسا - هنغاريا السابقتين قرروا بمحض إدارتهم الاتحاد بصفة دائمة مع صربيا من أجل اقامة دولة مستقلة ومتحدة اسمها مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين.

وانهارت مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين (مملكة يوغوسلافيا منذ ١٩٢٩) بعد هجوم ألمانيا وحلفائها الفاشيين (بلغاريا وإيطاليا وهنغاريا) في ١٩٤١.

وأنشئت على أنقاض هذه المملكة وتحت الوصاية الألمانية - الايطالية دولة كرواتيا المستقلة التي نفذت جريمة للإبادة الجماعية لم يسبق لأبعادها مثيل ضد الصرب واليهود والرومانيين.

ثانيا

لقد أنبتت السياسة الكرواتية ولا تزال، في الماضي والحاضر، على اساس ايدولوجية أن هناك شعباً كرواتياً "سياسياً "واحداً فقط أي شعباً يشكل الحزب الأساسي في أراضي الدولة الكرواتية. وكان ذلك ولا يزال يشكل اساس سياسة كرواتيا الكبرى التي كان هدفها إنشاء كرواتيا الكبرى الكاثوليكية والمتحدة دينياً وخالصة من الناحية الإثنية.

وعبر التاريخ، اعترف السياسيون الكرواتيون والأحزاب السياسية الكرواتية بوجود الصرب الفعلي في كرواتيا وسلافونيا ودالماتيا ولكنهما رفضا الاعتراف بشخصيتهم الفردية السياسية وطبيعتهم الأساسية وعاملوهم باعتبارهم "كرواتيين أرثوذكسيين" مع وجود نية خفية أو علنية لاستيعابهم.

ويفصل الخط الفاصل الممتد عبر هذه الأراضي الكروات الكاثوليكيين عن الصرب الأرثوذكسيين الذين كانوا يشكلون حائطاً بين الاسلام في الشرق والمسيحين في الغرب. واعتنق عدد من الكرواتيين المذهب الكاثوليكي المناضل الذي كان يطمح الى السيطرة على منطقة البلقان في حين واصل الصرب نضالهم من أجل صون هويتهم الإثنية والروحية. واتخذ هذا النضال عبر التاريخ أشكالاً سياسية وعسكرية مختلفة ولا يزال مستمراً في ذلك حتى يومنا هذا.

ويعتبر الكاردينال ليوبولد كولونيتش مؤسس المذهب الكاثوليكي المناضل وتبنى ألويزيجي ستيبيباناتش رئيس الأساقفة في زغرب في ١٩٤١ وكاهن جيش دولة كرواتيا المستقلة، أفكار الكاردينال كولونيتش ونفذها.

كان صاحب فكرة التفوق العرقي والوطني والديني للكروات على الصرب هو انتي ستارتشيفتش. وكان يؤكد أن الشعب الكرواتي لا يمكنه أن يستعيد دولته القومية دون أن يسبق ذلك إبادة شعب الصرب. وأسس الحزب الكرواتي للحقوق مع يوجين كفاترنيك في ١٨٦١. وبنى ستارتشيفتش سياسته على ما يسمى حق الدولة الكرواتية وطالب بإقامة كرواتيا الكبرى الممتدة من جبال الألب الى جبال بروكليتس. وأنكر الشخصية الفردية للصرب في كرواتيا وسلافونيا ودالماتيا فادعى هو وأتباعه بأن الصرب هم من الكروات "الأرثوذكسيين". وكان أيضاً يعتبر الكروات جنساً أرقى والصرب جنساً أدنى. وأدت النظرية العنصرية لأنتي ستارتشيفتش وخلفائه الفرانكوفتش الى محاولات أوستاسا لإقامة دولة لكرواتيا مستقلة وكرواتية وكاثوليكية

خالصة أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد طبقت تصريحات ستارتشيفتش التي قال بها إن الصرب جنس من العبيد وإنه يجب لهذا السبب قتلهم بالفأس في دولة كرواتيا المستقلة من ١٩٤١ الى ١٩٤٥. ويقدر أن حوالي ٠٠٠ ٩٠٠ صربي هلكوا في المعتقلات في ياسينوفاتش وجادوفنو وفي أماكن أخرى في حفر الحجر الجيري وفي آبار قروية وفي مذابح في كنائس أرثوذكسية.

وتحدث اليوم عملية إبادة جماعية لثالث مرة ضد الصرب داخل حدود جمهورية كرواتيا المعترف بها دولياً بقيادة فرانيو تودجمان. وتواصل الدولة الكرواتية حالياً شخصية الدولة لدولة كرواتيا المستقلة كما قاله دون لبس فرانيو تودجمان في المؤتمر الأول للمجتمع الكرواتي الديمقراطي. "ليست دولة كرواتيا المستقلة مجرد دولة أنشئت لممالأة المحتل فقط وإقامتها جريمة فاشية، لكنها أيضاً تعبير عن التطلعات التاريخية للشعب الكرواتي الى إقامة دولته المستقلة الخاصة به والاعتراف بالعوامل الدولية. وبناء على ذلك، لا تمثل دولة كرواتيا المستقلة مجرد نزوة لدول المحور، ولكنها أيضاً نتيجة لظروف تاريخية معينة".

وواصلت كرواتيا أيضاً، وهي تعدّ وتنفذ الانفصال القسري عن يوغوسلافيا السابقة، سياسة الإبادة الجماعية ضد الشعب الصربي، التي أرسى أسسها أنتي ستارتشيفتش (رفعته كرواتيا الى مرتبة أبي الأمة) في ١٨٦١ والتي اعتنقها وواصلها بحماس أنتي بافيلتش من ١٩٤١ الى ١٩٤٥.

وبغية تسهيل تنفيذ سياسة الإبادة الجماعية "شطب" نظام حكم تودجمان الصرب من الدستور الكرواتي الجديد (في جميع دساتير الوحدة الاتحادية اليوغوسلافية السابقة لجمهورية كرواتيا الاشتراكية، كان للصرب مركز شعب أساسي وليس اقلية قومية) ورفض أن يكفل لهم الحقوق الأساسية المدنية والقومية.

ثالثا

أشكال التمييز وانتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية

تُنتهك حقوق أفراد الشعب الصربي التي يكفلها القانون الدولي والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان بأفضح الطرق في جمهورية كرواتيا.

وبصرف النظر عن تصريحات المسؤولين الكرواتيين، فإن الشعب الصربي في جمهورية كرواتيا يُضطهد حالياً، وتُغتصب أملاكه. وتدمر البيوت والمؤسسات الاقتصادية الصربية. وتخرب الكنائس الأرثوذكسية، ويُرغم الصرب الى التحول الى المذهب الكاثوليكي وتنتهك حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد بدأ اضطهاد المواطنين ذوي الجنسية الصربية فوراً بعد أن رفض للصرب وضعهم كشعب أساسي وما جاء بعد ذلك من إعلان استقلال جمهورية كرواتيا وسيادتها.

ويتسم أيضاً العنف ضد الصرب بخصائص الرعب لأنه موجه في آن واحد نحو الهدف المباشر ونحو أفراد الشعب الصربي الآخرين بغرض تخويفهم وبث الشك والذعر لإجبارهم على مغادرة أراضي جمهورية كرواتيا. وقد بدأت الهجرة الجماعية للصرب في صيف ١٩٩١ وهي مستمرة أيضاً حالياً.

وهبط وضع الصرب من شعب أساسي الى أقلية قومية. وعلى هذا النحو فقدوا حقوقاً قومية ومدنية عديدة. فاللغة الصربية والأبجدية السيريلية بطل استعمالهما في حين أن الهوية الروحية والثقافية للشعب الصربي تُنكر. ولم تعد الصحف والمجلات تنشر باللغة الصربية كما لم يعد الإذاعة والتلفزيون يذيعان بهذه اللغة. والصرب محل تمييز ضدهم على أساس العرق وبذلك تنتهك كرواتيا، بوصفها طرفاً موقعاً، الأحكام الأساسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وأوجد تصاعد الحرب في كرواتيا حتى انتهاكات أفضح لما للصرب من حقوق الإنسان في جميع ميادين الحياة ومسالكها. وعموماً؛ لقد وقعت أفضح انتهاكات لحقوق الإنسان (جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وسوء المعاملة البدنية) في المرحلة الأولى من الأزمة والحرب. وبدأ قتل الصرب الجماعي في أراضي جمهورية كرواتيا الاشتراكية السابقة في أيار/مايو ١٩٩٢ وبلغ ذروته في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وآذار/مارس ١٩٩٢. ونفذت عمليات القتل الجماعي خصوصاً في الأراضي التي يوجد فيها أغلبية السكان من الصرب وفي المدن والقرى الواقعة خارج مناطق القتال. وتصاعدت بصورة هائلة مخالفة القانون في أعمال السلطات الكرواتية، وفي المقام الأول بما يضر المواطنين ذوي الجنسية الصربية. وكان الصرب يُفصلون من وظائفهم وكانت الأسر الصربية ورجال جيش يوغوسلافيا الوطني السابق يطردون على نحو غير قانوني وبالقوة من شققهم وكانت أملاكهم تدمر على نطاق جماعي. وكان الصرب يتعرضون للمضايقات اثناء استجوابات الشرطة ويُذَمّون ويهانون في بيوتهم وفي الأماكن العامة وفي وسائط الاعلام.

وتكثف الضغط على الصرب بعد أن بدأ الزعماء السياسيون ورجال القانون الكرواتيون الحديث في تصريحاتهم العامة عن مبدأ مسؤولية الصرب الجماعية عن فظائع الحرب في كرواتيا السابقة والبوسنة والهرسك. وكان المواطنون الذين فروا من المناطق يخافون العودة الى ديارهم بسبب خشيتهم من استجوابات الشرطة المصحوبة بسوء المعاملة البدنية.

وفي المرحلة الثانية من تطور الحالة في كرواتيا، ولا سيما في الفترة التي أعقبت اعتماد خطة فانس، كان أكثر انتهاكات حقوق الإنسان تكراراً هي الانتهاكات التي وقعت في ميدان العمل.

وفي النصف الثاني من ١٩٩٢ استمرت مخالفة القانون فيما يتعلق بالمواطنين ذوي الجنسية الصربية. فكانوا يُفصلون من العمل وكانت ترفض لهم طلباتهم المقدمة للحصول على الجنسية ("domovnica"). وتكررت حالات عدم اتخاذ إجراءات قانونية لمقاضاة مرتكبي الأفعال الجنائية الخطيرة، ولا سيما عمليات القتل الجماعي وأفعال الإبادة الجماعية.

وكانت نتائج مخالفة القانون ضد الصرب يشعر بها أيضاً أفراد اسرهم الكرواتيين. واستهدف اضطهاد الصرب أيضاً معاقبة الكروات الذين تزوجوا من الصرب نظراً لأنهم خالفوا بفعلهم ذلك العقيدة

الأساسية لنقاء الايمان. واتضح ذلك بوجه خاص في سياسة عمليات الطرد غير القانونية من المساكن ورفض منح الجنسية.

وتوجد أدلة كثيرة على أن المواطنين ذوي الجنسية الصربية كانوا يعاملون بوصفهم "خونة وستنيك" يمثلون تهديداً للنظام الدستوري وسلامة أراضي جمهورية كرواتيا لمجرد أصلهم القومي. وكثيراً ما كانت وسائل الاعلام تصفهم بأنهم أعداء كرواتيا ذات السيادة. وبهذه الطريقة خلقت وسائل الاعلام بيئة عدائية تجاه الصرب بحيث اضطر الكثيرون منهم الى الامتناع عن جميع الالتزامات أو التنظيمات العامة وإخفاء اصلهم القومي في مكان عملهم أو عند ملء بيانات شخصية في الاستمارات والاستبيانات الرسمية. وكانوا أيضاً يمتنعون عن الاتصال بالرابطات الصربية التي كانت أعمال وساطتها مع السلطات الكرواتية لا يُلتفت اليها.

وكانت بعض الهيئات، في كثير من الأحيان هيئات عسكرية وبلدية، ترفض أن تتخذ إجراء إزاء طلبات المواطنين ذوي الجنسية الصربية فيما يتعلق بإعمال حقوقهم متعللين بأن هذه الطلبات ليس لها أساس ومعتذرين بأنه ليس من واجبهم معالجة طلباتهم في المقام الأول. وحتى إذا اتخذ إجراء بشأن طلباتهم كانت هذه الطلبات تعالج ببطء شديد أو تؤخر عمداً. فمثلاً يستغرق الإجراء للحصول على الجنسية ما بين ٦ شهور و١٢ شهراً في حين تستغرق الحالات المتصلة بمسائل العمل والإسكان ما يصل الى سنتين حتى وإن كانت تعتبر عاجلة.

وحتى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان التي هي مشهورة بتحيزها في وضع التقارير عن حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، مثل "هيئة هلسنكي ووتش" وهيئة العفو الدولي، سجلت عدداً كبيراً من الأفعال الإجرامية الخطيرة كانت فيها الضحايا أو الأطراف المظلومة مواطنين جنسيتهم صربية بحيث رأت هذه المنظمات أن من الضروري أن تعبر عن رأيها في هذا الصدد. وتميزت الفترة من منتصف ١٩٩٣ الى منتصف ١٩٩٤ بانخفاض عدد الأفعال الاجرامية الخطيرة المرتكبة ضد المواطنين ذوي الجنسية الصربية لأنهم كانوا قد تعرضوا لتطهير إثني بشكل عنيف في ذلك الوقت، مما أدى الى انخفاض كبير في عدد الصرب الذين ما زالوا يعيشون في كرواتيا. ورغم ذلك، فإن السلطات مستمرة في انتهاك ما للصرب من حقوق الإنسان وإن كانوا يلجأون الى أشكال من الانتهاك أقل عنفاً وعلانية ويستخدمون أدوات وأساليب ضغط وتمييز خفية في إطار النظام القانوني.

وعلى المستوى السياسي، توصف المشاكل بأنها تافهة وقليلة العدد، وتُغطى حالات مخالفة القانون، في حين أن حتى أكثر الجرائم إيلاماً تُبَرَّر باعتبارها "ردود فعل عادية تجاه العدوان الصربي".

رابعا

التمييز ضد الشعب الصربي في ميدان القوانين الواضعـــة للقواعـــد

يعامل الصرب في الدستور الكرواتي والقانون الدستوري كأقلية قومية. وتنص ديباجة دستور جمهورية كرواتيا على أن كرواتيا هي الدولة القومية للشعب الكرواتي، وكذلك أنها دولة المساواة بين المواطنين. وتنص المادة ١٤ على المساواة بين جميع المواطنين في جمهورية كرواتيا بصرف النظر عن اختلافاتهم؛ وتنص المادة ١٥ على المساواة لأبناء جميع الأمم والأقليات؛ وتنص المادة ٤٣ على حق جميع المواطنين في تنظيم أنفسهم في ظل أحوال المساواة؛ وتنظم المادة ٦٨ الحق في الابداع العلمي والثقافي والفني لجميع مواطني كرواتيا. وبناء على ظاهر الأدلة التي توفرها هذه المواد من دستور جمهورية كرواتيا، يضطر المرء للاعتقاد بأن كرواتيا موطن نعيم ديمقراطي.

وينص قانون الانتخابات في جمهورية كرواتيا على حق الطوائف القومية التي تمثل أكثر من ٨ في المائة من اجمالي السكان في تمثيلها في برلمان كرواتيا (السابور). ويتعلق هذا النص فعلاً بطائفة الصرب القومية نظراً لأن هذه الطائفة وحدها تحقق "العتبة" البالغة ٨ في المائة. ولكن رغم أن جمهورية كرواتيا أنشأت بواسطة قانون واضع للقواعد حق الصرب هذا في أن يُمثّلوا على نحو نسبي، فإنها اتخذت عدداً من التدابير لإرغام الصرب إما على تغيير جنسيتهم أو دينهم أو على مغادرة أراضي كرواتيا.

واساس التمثيل النسبي في البرلمان هو التعداد السكاني منذ ١٩٨١ (وفقاً لهذا التعداد، يعيش من الصرب ما عدده ٥٠٢ ٥٣١ أي ١١,٥٥ في المائة و٠٥٧ ٣٧٩ يوغوسلافياً أي ٨,٢٣ في المائة في كرواتيا). ووفقاً لتعداد السكان منذ ١٩٩١، يعيش في كرواتيا ٦٦٣ ٥٨١ صربياً أي ١٢,٢ في المائة، و٠٤١ ١٠٦ يوغوسلافياً أي ٢,٢ في المائة. ولكن ثبت أن الناخبين "اليوغوسلافيين" هم عموماً مواطنون ذوو جنسية صربية. ولذلك خسر الحزب الكرواتي الديمقراطي الانتخابات في البلديات التي يمثل فيها الصرب واليوغوسلافيون أكثر من ٥٠ في المائة من اجمالي السكان ويشغل الصرب أغلبية المقاعد في البرلمان (فوكوفار على سبيل المثال).

وحطم قانون الحكم المحلي ودمر الجزء الانتخابي الأساسي الصربي* في الوقت الذي سحق فيه إنشاء "الزوبانيي" و"الكوتار" كامل الجزء الأساسي القومي الصربي. وقد قُسِّمت الوحدات الكاملة الإثنية الصربية بشكل غير طبيعي تقسيماً مُنعت بواسطته أنشطتها المدمَّجة والمتزامنة وكل نشاط آخر.

---

* قُسِّمت بلدية كنين الى وحدتين انتخابيتين هما بنكوفاتش ودرنيس. وأدى ذلك الى أن أصبح الكروات الأغلبية في ٥٥ من ٦٠ دائرة انتخابية وأصبح الصرب الأغلبية في دائرة انتخابية واحدة في بيترنييا؛ وفي الدوائر الانتخابية الأربع المتبقية، شكل الصرب أغلبية نسبية فقط. وكان الهدف من هذا التقسيم هو أن يمنع في المناطق التي كان الصرب يشكلون الأغلبية فيها انتخاب الممثلين الشرعيين والحقيقيين لمصالح الصرب.

وجعل قانون انتخاب الممثلين في برلمان (سابور) جمهورية كرواتيا وقانون الوحدات الانتخابية، حتى من الأصعب انتخاب الصرب لدخول السابور. وأكد هذان القانونان الحلول التي أملتها المصالح السياسية وأُقرت تحت تأثير الحزب الكرواتي الديمقراطي وضغطه. وكان الهدف من كل ذلك هو منع الممثلين الصرب في السابور من تمثيل المصالح الحقيقية لشعبهم. وفتحت هذه الترتيبات الباب لمشكلة شرعية هؤلاء الممثلين.

١- انتهاك اتفاقيات أسرى الحروب

في منتصف عام ١٩٩١، انتهكت القوات العسكرية الكرواتية على نطاق واسع اتفاقيات جنيف بشأن أسرى الحروب والسكان المدنيين.

وقد قتل مئات من أسرى الحرب ذوي الجنسية الصربية وأسيئت معاملتهم بدنياً في مناطق كرواتيا المتأثرة بالحرب.

وثمة أمر بغيض بصفة خاصة كان قتل ١٣ من الاحتياطيين والجنود على جسر نهر كورانا في كارلوفاتش في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على أيدي رجال وزارة الداخلية لجمهورية كرواتيا والحرس الوطني، وقتل ١٢ شخصاً جنسيتهم صربية أيضا، في مارينو سيلو، بلدية باكراتش في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على ايدي رجال الجيش الكرواتي. وأبلغت هيئة "هلسنكي ووتش" عن كلتا الحالتين. ويُذكر في التقرير أن هناك حالات لتعذيب وإساءة معاملة أسرى الحرب بعد أسرهم واحتجازهم من جانب الشرطة العسكرية الكرواتية. ويمضي التقرير ذاكراً أن هناك حالات كثيرة لسوء استخدام الوجود بالخدمة والاجراءات ازاء أسرى الحرب في أقسام الشرطة المحلية. ويُذكر في التقرير، فيما يُذكر، أنه يبدو أن القوات الكرواتية في سيساك وفي أماكن أخرى في غرب سلافونيا كانت عديمة الرحمة بصفة خاصة نحو هؤلاء الذين أسرتهم.

وإضافة الى ذلك، في الليلة بين ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في غراتشانيكا قرب غلينا، قتل رجال الحرس الوطني وطلاب جامعة زغرب في مذبحة بالغة الوحشية ٢٨ من رجال الدفاع الاقليمي الصربي كانوا قد أسروهم. وقد تعرّف خبراء الطب الشرعي على ١٩ شخصاً فقط.

وفيما يلي بعض فقط من حالات المعاملة غير الانسانية التي لقيها الصرب المأسورين في كرواتيا في ١٩٩١:

- أوسييك، ١٧-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١: قضت مجموعة من رجال الجيش اليوغوسلافي الوطني أُسرت في ثكنات بيلا ٥ أيام و٤ ليال في مقطورة شاحنة دون طعام وماء أثناء قيام رجال من الحرس الوطني بإساءة معاملتهم بجميع أنواع الطرق بضربهم وإطفاء أعقاب السجائر على أجسامهم مع إرغامهم على الركوع وإسناد أكواعهم على زجاج مكسور ومع طعنهم بالسكاكين وتهديدهم بإطلاق رصاص المسدس عليهم.

- زغرب، معسكر كيريستينتش، حزيران/يونيه ١٩٩٢ - آذار/مارس ١٩٩٣: كان أسرى حرب ومدنيون صربيون معتقلين معاً. وقد عانى الأسرى من فظائع لا يمكن أن يتخيلها عقل بشر.

وقد قضى الشاهد المعروف اسمه للجنة الحكومية المعنية بجمع الأدلة عن جرائم الحرب حوالي شهر واحد (تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٢) في ذلك المعسكر. وكان قد أرسل الى هناك وطلبوا منه أن يقضي مدة العقوبة التي حكم بها عليه أثناء رقاده واستجوابه في مستشفى سلافونسكي برود. ولم يحاكم أمام محكمة شرعية ولم يصدر حكم محكمة عليه وأُبلغ بدلاً من ذلك بأن حكماً صدر ضده.

وفي كيريستينتش، عـُذّب بالكهرباء بربط سلك بأذنه وسلك آخر بعضوه التناسلي. ثم أدير مقبض الهاتف على نحو متكرر فتعرض بذلك لصدمات كهربائية عالية الجهد تسببت في تقلصات وفقدان الحس في جسمه.

- زغرب، معسكر كيريستينتش، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٩٢: وفقا لرواية شاهدة، أُخذت النساء الأصغر سناً أثناء الليل الى خارج هذا المعسكر المخصص للصرب وأرجعن بعد ٤-٥ ساعات وقالت النساء إنهن اغتصبن من جانب شرطيين كرواتيين أو ثلاثة من الشرطة.

- وكان الشاهد م.ب. استخدم كسائق في ثكنات بيلا في أوسييك عندما استسلم جنود الجيش اليوغوسلافي الوطني الذين كانوا في هذه الثكنات في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ثم اقتيدوا الى مباني وزارة الداخلية في اوسييك حيث ضربوا الى أن فقدوا وعيهم.

وهناك فعل بشع هو إرغام أسرى الحرب على تحمل اهانات رجال الحرس الوطني الذين يضربونهم بأعقاب البنادق وبعصي وهم يركلونهم واطلقوا الرصاص على الجندي يوفا بانياتش الذي مات بعد مرور ساعة.

- ميتكوفتش، محطة توباكو، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٢: حبس الشاهد، مع مجموعة من ضباط وجنود الجيش اليوغوسلافي الوطني المأسورين، في غرفة من محطة توباكو في ميتكوفتش، تحت الأرض بثلاثة طوابق، كانت قد استخدمت كمخبأ ذري. وكانت أبعاد الغرفة ١,١x٢ وكان ارتفاعها مترين وكانت مـُحكمة الإغلاق بحيث عانى أسرى الحرب من الاختناق. وعندما فتح باب الغرفة في النهاية، كانوا جميعاً نصف موتى بسبب انعدام الأوكسجين. وقضوا ٧ أيام في هذه الغرفة. وطوال هذه الفترة، زارهم مدنيون، معظمهم سكارى، سمح لهم الحراس بضربهم.

- سبليت، سجن "لورا"، حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٣: أُخذ الشاهد ب.ك. الى هذا السجن حيث قضى شهرين. وضربوه بلا رحمة بصرف النظر عن انه شخص معوّق بساق واحدة. وذات مرة أجبروه على الانبطاح على الأرض المبتلة وهو عارٍ، ثم ربطوا أسلاك هاتف الحث بأذنه وبأصبع من أصابع قدمه اليسرى وأوصلوا الكهرباء. وتسببت الصدمات الكهربائية في تقلصات وفي أوجاع شديدة مع وصل وقطع الكهرباء الى أن بدأ فمه ينزف.

- الشاهد ن.ك. قضى يوماً واحداً فقط في نفس السجن. وقد اقتيد فور وصوله الى مرج مع عشرة أسرى آخرين. وظهر بعد قليل رجال شرطة عسكرية كرواتيون يحملون أنابيب معدنية طولها حوالي ٥٠ سم وسمكها ٤/٣ بوصة. وضربوهم بالأنابيب على أجسادهم رغم أن الشاهد كان قد جرح.

وكسرت ذراع الشاهد ن.ك. اليمنى في ثلاثة مواضع، كما كسرت ذراعه اليسرى في موضعين وكتفه في موضع واحد. ودام الضرب ساعتين وعندما وقع على الأرض ركله رجال الشرطة وداسوه. وعندئذ كسروا اسنانه.

- وخلال فترة الشهر والنصف شهر التي قضاها الشاهد ب.ب. في سجن "لورا"، تعرض للإهانات بجميع أنواع الأساليب وضرب بلا رحمة رغم أنه كان جريحاً.

وفي ثلاث مناسبات، أحضروا ثلاثة صبية تتراوح أعمارهم بين ٧ و٨ سنوات، واخرجوا سجناء من زنزاناتهم (وكان الشاهد ب.ب. أيضا من بينهم)، وارغموهم على الجلوس على الأرض الأسمنتية واجلسوا الصبية على كراسي الى جانب المكان الذي كان يجلس فيه السجناء وجعلوا الصبية يتبوّلون عليهم من فوق.

ووفقاً لما جاء في بيانات غير مؤكدة، سُجّل ما عدده ٩٥ معسكراً لأسرى الحرب والمدنيين والعسكريين من الصرب في أراضي جمهورية كرواتيا. ولم يكن قليلاً عدد هذه المعسكرات من نوع معسكرات اعتقال بافيلتش بكل ما تحمله هذه العبارة من معنى، يجرى فيها تعذيب الصرب وقتلهم. وتقع هذه المعسكرات في المواقع التالية: بييلوفار (سجن يقع في مباني وزارة الداخلية)؛ فارازدين؛ فينكوفتشي؛ برغوراتش (سجن)؛ فوكوفار (بوروفو "كوميرتش")؛ فوكوفار (بوروفو "نوفا اوبوتشا")؛ فوكوفار (حظيرة طائرات في المطار)؛ فوكوفار (مدرسة تحت الإنشاء في بوروفو ناسيلييي)؛ فوكوفار (حضانة أطفال قرب مبنى البلدية)؛ فوكوفار (بدروم في مبنى البلدية)؛ فوكوفار (مخبأ ذري)؛ فوكوفار (مخازن "درفوبروميت")؛ فوكوفار (مقابر تحت الأرض تحت المدافن)؛ فوكوفار (كنيسة روثينية)؛ فوكوفار (مدرسة "فلاديمير نازور")؛ فوكوفار (لوجاك)؛ فوكوفار (مخازن "أبازيس")؛ فوكوفار (كنيسة صغيرة "قصر إرتشيع)؛ فوكوفار (وزارة الداخلية)؛ فوكوفار (وزارة الحربية)؛ غوسبيتش (معسكر سيميليان) غوسبيتش (سجن المقاطعة)؛ غوسبيتش (قرية زابلاتو)؛ غوسبيتش (مصنع آجر في قرية بيروشيتش)؛ غوسبيتش (ترنوفاتش زابلاتو)؛ غروبيشنو بولييي (فندق "بيلوغورا")؛ داروفار؛ دوبروفنيك (مقر الشرطة العسكرية "إكسليور")؛ دوبروفنيك (فيلا "بالما")؛ دوبروفنيك (المحكمة الجزئية)؛ دوبروفنيك (فندق "زغرب" في جزيرة لاباد، مقر الشرطة العسكرية)؛ دياكوفو (سجن)؛ زادار (بوريك)؛ زادار (نادي الطيارين)؛ زادار (مدرسة "فيليمير جكوربيك")؛ زغرب (فلاسكا أوليكا، وزارة الداخلية)؛ زغرب (تشرنومرتش، مصنع آجر)؛ زغرب (سجن فوكومرتش للمخالفات)؛ زغرب (غاييفا اوليكا ٣، سجن الاستجوابات العسكري السابق)؛ زغرب (ثكنات "المارشال تيتو")؛ زغرب (كيريستينيش)؛ زغرب (كونيثتشاك)؛ زغرب (ريميتينيش، راينا رتيشيفا اوليكا)؛ زغرب (بيترينييسكا أوليكا ١٢ و١٨)؛ زغرب (سيلسكا اوليكا؛ ثكنات الجيش اليوغوسلافي الوطني سابقاً)؛ زغرب (ترستينك)؛ زغرب (تشرنوميريتش)؛ ايموتسكي؛ كارلوفاتش؛ ليبوغلافا (سجن)؛ ليبيك؛ ليبوفاش؛ مارينو سيلو (كوخ صائد الأسماك قرب داروفار)؛ ميتكوفتش (سجن)؛ ميتكوفتش (قرية دوبوكا)؛ ميتكوفتش (محطة الإذاعة)؛ ميتكوفتش (قاعة الرياضة)؛ ميتكوفتش (محطة توباكو، البدروم)؛ ناشيسي؛ نين، نوفا غراديشكا (سجن وزارة الداخلية)؛ نوفا غراديشكا (سجن في الثكنات العسكرية)؛ نوفا غراديشكا (بدروم مبنى المدرسة الثانوية)؛ نوفسكا؛ أوغولين؛ اوراهوفيكا؛ اوسييك (وزارة الداخلية)؛ اوسييك (الثكنات الحمراء)؛ اوسييك (معسكر على الاستاد)؛ باغ (سلانو)؛ باكراش بدروم (بدروم متجر تنويعي)؛ بلوتشي؛ بودرافسكا؛ سلاتينا؛ بولا (كاتارينا)؛ بولا (كريتشنييفيكا)؛ بولا (سجن "فالتورا")؛ رييكا (سيوتينا، سجن الحامية ٢٩)؛ رييكا ("فيا روما" اوليكا جرتافا فاشيزما)؛ سنج (ثكنات الجيش اليوغوسلافي الوطني سابقا" كتيبة سبليت الأولى للأنصار")؛ سيساك (مرأب سيارات معمل التكرير)؛ سيساك (وزارة الداخلية)؛ سلافونسكا بوجيغا (سجن المقاطعة)؛ سلافونسكي

برود (بدروم ممر البولنغ لمقهى "كود بارداكا")؛ سلافونسكي برود (بدروم مبنى الأمن العام)؛ سلافونسكي برود (معسكر في مبنى إدارة المطافئ)؛ سلافونسكي شاماك؛ سولين (بيليشي)؛ سبليت (كاتالينتشا بريبغ)؛ سبليت ("لورا")؛ سبليت (دراتشيفاك، ثكنات الجيش اليوغوسلافي الوطني سابقاً)؛ سبليت، بيليشي (بين سبليت وسولين)؛ تروجير؛ توروبوليي، شيبنيك (سجن ماندالينا) وشيبينيك (شوبيتشيفاش).

٢- التطهير العرقي وعمليات إلقاء القبض غير المشروعة

منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩١، طردت سلطات جمهورية كرواتيا أكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ صربي من الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. ونُفِّذ التطهير العرقي بعدة أساليب: التصفيات الجسدية والسَّجن في المعسكرات والسجون، عمليات التدمير المنظمة لبيوت الصرب، عمليات الطرد القسري من المساكن، عمليات الفصل من العمل، منع الحياة الدينية، رفض منح الجنسية الكرواتية الخ.

ونفِّذ تطهير الصرب العرقي في كل بقعة من جمهورية كرواتيا ولا سيما في سلافونيا الغربية. فالقرى الصربية أُحرقت ودُمِّرت على نحو مستمر ووفقا للبيانات المجمّعة منذ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ (تقرير البرلمان الصربي عن اضطهاد الشعب الصربي والتطهير العرقي لسلافونيا الصربية من جانب سلطات جمهورية كرواتيا، الذي تم نشره كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة)، قام الكروات بتطهير اثني كامل لما عدده ١٨٣ قرية و١٠ بلدات صربية في حين أن ٨٧ قرية تم تطهيرها تطهيراً جزئياً.

وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣ (S/25777)، يقال إن ٠٠٠ ٢٥٠ صربي طردوا من كرواتيا. ولا تشمل هذه البيانات إلا الحالات المسجلة لطرد الصرب الذين لجأوا الى جمهورية كرايينا الصربية وأراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وقد طرد معظم الصرب من عدد كبير من المدن والبلدات الكرواتية بأغدر الأساليب: ٠٠٠ ٣٠ من كارلوفاش؛ ٠٠٠ ٢٨ من زادار؛ ٠٠٠ ٢٠ من سيساك؛ ٠٠٠ ٥ من غوسبيتش؛ ٠٠٠ ١٥ من شيبينيك؛ ٠٠٠ ١٠ من فنكوفشي؛ ٠٠٠ ١٠ من سلافونسكي برود و٠٠٠ ١٠ من داروفار (ارسلت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بيانات موثقة عن التطهير العرقي في كرواتيا الى الأمم المتحدة في عدة مناسبات، بما في ذلك ٤ تقارير لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن جرائم الحرب وذلك بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٠).

وعلاوة على ذلك، تفيد البيانات المقدمة من بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في زغرب أن ٥٠٠ صربي يغادرون كرواتيا يومياً، حتى في هذه الأيام، الى جمهورية صربيا وجمهورية سربسكا وجمهورية كرايينا الصربية.

وقال الدكتور دوشان بيلاندزجتش، نائب الرئيس الحالي لمكتب جمهورية كرواتيا في بلغراد، في اجتماع اللجنة الحكومية لتطبيع العلاقات الكرواتية - الصربية، الذي عقد في زغرب في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣، إن ٠٠٠ ٢٥٠ صربي غادروا الأراضي الواقعة تحت سيادة كرواتيا. ومضى الدكتور بيلاندزجتش يقول "هناك رغبة دفينة في التطهير العرقي تختفي وراء أفعال سلطات الدولة الكرواتية".

وفيما يلي بعض الأمثلة النموذجية:

- قائمة شاملة "لأعداء" سيادة جمهورية كرواتيا نشرتها القوات المسلحة الكرواتية في داروفار في بداية ١٩٩٢. ونشرت هذه القائمة في شكل كتيب عنوانه "من هو من في داروفار" ويتضمن مقدمة قصيرة وأسماء وألقاب ٥٢١ ٦ صربياً من ٣٥ مستوطنة لبلدية داروفار يُدّعى بأنهم بذروا بتصويتهم لصالح الاستقلال الثقافي الصربي في استفتاء خريف ١٩٩٠ "بذور الشر" في سلافونيا. وترتب على نشر هذا الكتيب هجرة جماعية للصرب من هذه المنطقة.

- غادر ٠٠٠ ١٠ مواطن من ذوي الجنسية الصربية المجتمعات المحلية في كوزاري بوك وكوزاري بوت في بيشتشينيكا تحت ضغط تاركين ممتلكاتهم. ومرتكبو هذا الفعل معروفون ولكنهم لم يطالبوا بتقديم حساب عن أفعالهم.

- فوديشي، حزيران/يونيه - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١: عزل الشاهد ب.م. الذي كان يعمل مساعد طاهٍ في فندق في فوديشي شأنه شأن جميع الصرب الآخرين في مكان عمله بعد الفوز الانتخابي الذي أحرزه حزب المجتمع الديمقراطي الكرواتي. وابتعد عنهم زملاؤهم في العمل من الكروات، وقال لهم مدير الفندق، ستايب لونتشار في حزيران/يونيه ١٩٩١: "سوف تصبح الأمور قاسية جداً بالنسبة لكم. فالأفضل أن لا تحضروا انتم يا صرب الى العمل وان تتركوا هذا المكان جميعكم معاً". وبعد هذا الانذار، لم يحضر الصرب المرعوبون بعد ذلك.

- قرية دراجيشيك بالقرب من فوديشي الذي عاش فيها ب.م.، حاصرها أفراد من الجيش الكرواتي في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وتوقف الأطفال الصرب عن الذهاب الى المدرسة في قرية تشيستاماالا القريبة. وقصفت كنيسة القرية الصربية الارثوذكسية بالقنابل أيضا خلال هذه الأيام. ودمرت المنازل الصربية ولم يعد للقرية وجود.

- بيبينييي بالقرب من زادار، ٢ أيار/مايو ١٩٩١، قامت مجموعة كبيرة من مواطني زادار وبيبينيي بأعمال عنف منظمة ضد ممتلكات مواطني بيبينييي ذوي الجنسية الصربية بهدف ارغامهم على مغادرة قريتهم. وفي هذه المناسبة، هدمت ٣٧ منزلاً صربياً ودمرت. ونهبت مباني متاجرهم مما أدى الى هجرة الصرب الجماعية من زادار والأماكن المجاورة لها.

- زادار، أيار/مايو ١٩٩١، قامت مجموعة كبيرة من مواطني زادار ذوي الجنسية الكرواتية بأعمال عنف منظمة ضد مواطني زادار ذوي الجنسية الصربية بهدف ارغامهم على مغادرة البلدة. وأحرق ما يزيد على ١٠٠ مبنى تجاري ومنزل صربي. ونهبت جميعها مما أدى الى هجرة الصرب الجماعية من زادار. وخربت ونهبت المكاتب الفرعية للشركات التي مقرها في بلغراد: "نوفي دوم"، "يات"، "بوتنيك"، "أفيس"، "بيكو"، "مركور"، "كلوز"، "بيتيكس"، وغيرها.

- قرية راتكوفيكا، بلدية سلافونسكا بوجيغا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والنصف الأول من ١٩٩٢: تعرّض الصرب لضغط شديد لارغامهم على مغادرة هذه القرية ذات الأغلبية الكرواتية فاستجوبوا وهددوا بجميع أنواع الطرق واطلق الرصاص على منازلهم ليلاً. وليلة عيد الميلاد الكاثوليكي لعام ١٩٩١، القيت

قنبلة في أفنية ميلان فويتشتشي ونيدليكو تريسكافيكا. وبعد ذلك بقليل، في النص الأول من ١٩٩٢، نسفت منازل ٨ صرب بالديناميت ودمرت. وبالاضافة الى الأحياء السكنية، دمّرت مباني الصرب الاقتصادية وغيرها من المباني الملحقة واحرقت أكوام التبن الخاصة بهم. ولم تقع عمليات قتالية في هذه القرية وأقرب مكان وقعت فيه عمليات قتالية كان على بعد ٥٠ كيلومتراً.

وكانت عمليات القاء القبض على السكان الصرب وإساءة معاملتهم هي أكثر انتهاكات حقوق الإنسان تكراراً وسببها تجاوزات العسكريين الكروات والسلطات المدنية الكرواتية.

وحتى المسؤولون الكروات أكدوا أن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ دعوى جنائية اقيمت ضد الأفراد ذوي الجنسية الصربية في كرواتيا. وفيما يلي بعض الحالات العديدة لإلقاء القبض:

- ميلان غربا، متقاعد، والرئيس السابق لمركز أمن الدولة في كارلوفاش اعتقلته الشرطة في رييكا بعد ادعاءات في "فيتشرنيي ليست" و"سلوبودني تييدنيك" بأنه "سفاح من السفاحين الشيتينكي" وانه ارتكب جرائم ضد السكان الكرواتيين. وقد اعتقل رغم انه ثبت أثناء التحقيق انه كان في منزل شقيقته في اوجيشي وقت ارتكاب الجرائم. واضطرت شقيقته التي كانت تعمل في قسم الشرطة في رييكا الى ترك عملها تحت ضغط وبسبب اتهامات بأنها كانت "تُسرّب معلومات سرية".

- وفي نهاية ١٩٩١، القي القبض على داني دبراكولا في غوسبتش. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، اطلق سراحه من السجن. وبعد وصوله الى رييكا وفيما بعد الى بولا، قبض عليه مرة أخرى مع ١٣ مواطناً آخرين.

- في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، اخذت الشرطة في رييكا ٣ مواطنين من ذوي الجنسية الصربية من شقتهم في ليوبيكا بوجانيتش. واحتجزوا في قسم الشرطة دون سبب حيث اسيئت معاملتهم وضربوا. وفي هذه المناسبة، ضُرب دوشان دوبروتا الذي عاش وعمل في رييكا طوال ٢٠ عاماً واصيب باصابات خطيرة لمجرد أنه من مواليد بلدية كنين. وظل مرتكبو هذا الفعل وهم من المسؤولين المحليين "مجهولين".

- في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، القى رجال فيروفيتيكا بونيا (فرقة) ٣٦ صربياً في داروفار بمن فيهم نساء. وبعد أن قضى المقبوض عليهم ثلاثة أيام في بدروم مظلم، اطلق سراحهم في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وضرب بعض الرجال.

٣- قتل المدنيين والأشخاص المختفين بلا رحمة

نفذت جرائم جماعية ضد الصرب في جمهورية كرواتيا وجرت تصفيتهم بهدف تطهير الأراضي الكرواتية تطهيراً عرقياً وانشاء دولة كرواتية خالصة.

وتفيد البيانات المتاحة التي حصل عليها بالتحقيق في جرائم الكروات ضد السكان الصرب، بأن أغلب ضحايا عمليات القتل والمذابح كانوا من الرجال والنساء الكبار السن.

وقتل عدد كبير من الصرب. فليس من السهل دائماً تحديد عدد الضحايا بدقة. وابلغت أيضا عن هذه الجرائم هيئة "هلسنكي ووتش" و"هيئة العفو الدولية" ومنظمات أخرى لحماية حقوق الإنسان. ولم يمكن أن تظل بعض عمليات القتل دون ابلاغ عنها حتى في وسائط الاعلام الكرواتية المراقبة بشدة. والسمة العامة هي أن السلطات الكرواتية لم تستكمل التحقيق في أي من هذه الحالات ولم تعاقب مرتكبي الجرائم أو تُعلم الجمهور بها.

وفيما يلي بعض من حالات عمليات القتل هذه:

- من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، قتل حوالي ٥٠٠ ٢ صربي في مارينو سيلو وباكراتشكا بوليانا على أيدي فرق الموت التابعة لتوميسلاف ميرتشيب، المساعد الحالي لوزير داخلية جمهورية كرواتيا. واستند المعاونون في مركز المعلومات التابع للبرلمان الصربي الى بياناتهم فاتهموا في رسالتهم الموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة والمؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، فرانيو تودجمان بقتل ١٢ صربياً من قرية كيب، بلدية داروفار، في معسكر الموت في مارينو سيلو.

- إن حالة قتل الأفراد الثلاثة لأسرة زيك الصربية في زغرب هي حالة مرعبة. فقد حكم ببراءة مرتكبي هذه الجريمة الشنيعة وهم سينيشا ريماك ومونيب سولييتش ونيبويشا هوداك وايغور ميكولا بسبب ما يُدّعى من عدم وفاء المحكمة بالشكليات الاجرائية. وبهذه الطريقة، أعطت السلطات الكرواتية اشارة لاستمرار قتل ونهب السكان الصرب في جمهورية كرواتيا.

- في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، اختار رجال الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية والحرس الوطني لجمهورية كرواتيا ٤٩٠ من المدنيين الصرب البارزين في غوسبتش من قائمة سبق اعدادها، وارسلوهم على وجه السرعة في شاحنات وصفّوهم في الليلة التالية في حفر الحجر الجيري في جبل فيليبت. وعثر على جثث ٢٤ صربياً فقط وتم التعرف عليها والبيانات ذات الصلة محفوظة لدى لجنة الدولة لجرائم الحرب.

- ميداك بوكيت بالقرب من غوسبتش، ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: يانكو بوبيتكو، قائد المقر الأعلى لجيش جمهورية كرواتيا، أمر بالعملية القتالية "الأرض المحروقة" بغرض ادخال منطقة "ميداك بوكيت" في مناطق الأمم المتحدة المحمية. واعتزم في خطة العملية محاصرة قرى جيفوسيلو وبوشينيلي وتشيتلوك الصربية على نحو مفاجئ، وتصفية السكان وتدمير المستوطنات بالكامل. وأثناء قيامهم بتنفيذ الأمر، قام رجال وحدات جيش جمهورية كرواتيا ("الذئاب الكرواتية"، الفرقة الأولى للحرس الوطني) بقتل وذبح أكثر من ١٠٠ صربي. ومنح يانكو بوبيتكو أوسمة لعدد كبير من الجنود والضباط تفوقوا في هذا العمل.

وشارك أيضا في هذا العمل توميسلاف ميرتشيب، قائد وحدة خاصة تابعة لوزارة داخلية كرواتيا. وأبلغت أيضاً قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة عن الفظائع التي ارتكبتها القوات العسكرية الكرواتية في ميداك بوكيت.

- في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، قتل رجال الفرقة الأولى للحرس الوطني ٨ صربيين تتجاوز سنهم ٥٠ عاماً في قرية غريدياني (نوفا غراديشكا).

- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، اصدرت السلطات الكرواتية أمراً بترحيل سكان ٢٨ قرية في الجزء الغربي من بلدية سلافونسكا بوجيغا. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قام الجنود الكرواتيون بتصفية الصرب الذين رفضوا مغادرة منازلهم (قتل ٤٣ صربياً في يوم واحد فقط).

- في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قتل رجال الفرقة ١٢٣ للحرس الوطني ١٦ صربياً، معظمهم من كبار السن، في قرى غورنيي وسردنيي ودونسيي وغراهولياني (باكراك).

- في الليلة من ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قتل ١٨ صربياً في قرية بولين بالقرب من فنكوكوفشي.

- في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قتل ٤١ شخصا من ذوي الجنسية الصربية على هضبة ميلييفاتشكي واستحال التعرف على جثثهم (وقد أُدينت هذه الجريمة في قرار مجلس الأمن ٧٦٢).

- قتل أفراد أسرة رادوساملييفتش، رادوفان (١٩٥٦)، يوفانكا (١٩٦٠)، دييان (١٩٧٨) ونيناد (١٩٨٢) في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ في منزلهم في داروفار ودفنوا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ في مقابر قرية ايمسوفاك، بلدية داروفار. وقد قتلهم رجال الشرطة العسكرية الكرواتية (كان أحد مرتكبي الجريمة الكرواتي يوجيكا مودري البالغ من العمر حوالي ٢٣ عاماً). واقيمت دعاوى جنائية ضدهم في كرواتيا لكن الدعاوى سقطت بسبب "عدم وجود أدلة".

- في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩١ وآذار/مارس ١٩٩٢، قتل عدد كبير من الأشخاص أو اختفوا لكن لم يتم التعرف إلا على ٤٠ منهم فقط. ويعتقد أن هذا العدد كان أكثر بكثير. وقد ذكرت الجالية الصربية في كرواتيا أن هذا العدد يبلغ ٤٠٠ شخص وذلك في رسالة الجالية الموجهة الى الرئيس تودجمان والمؤرخة في آذار/مارس ١٩٩٣.

٤- مختلف أشكال الضغط والتهديدات وسوء المعاملة

كلما تحدث فرانيو تودجمان عن الصرب في كرواتيا أثناء ظهوره رسمياً منذ انتخابه رئيساً للدولة، كان ينهي تصريحاته دائماً بتهديدات كان الغرض الوحيد منها هو تخويف الصرب. فمثلا أثناء حديثه عن "يوم الخبز" (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، انتهز الفرصة لتهديد الصرب في كل من كنن وزغرب داعياً إياهم إلى "إعادة اخوانهم الصرب في كرايينا إلى صوابهم".

وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣، دعا رئيس جمهورية كرواتيا المفكرين الصرب إلى المساعدة في إيجاد حل للمسألة الصربية في كرواتيا. وفي هذه المناسبة، حذّر من أنه لن يمكن ضمان أمن الصرب الذين يعيشون في المدن والبلدات الواقعة تحت سيطرة السلطات الكرواتية إذا تصاعدت المنازعات المسلحة في كرايينا.

بدأ رد الاعتبار المشؤوم رسمياً لدولة كرواتيا المستقلة في المؤتمر الحزبي الأول لحزب المجتمع الديمقراطي الكرواتي بالتصريح الذي أدلى به زعيمه فرانيو تودجمان ومفاده أن "دولة كرواتيا المستقلة ليست منشأة فاشية فقط، لكنها أيضاً تعبير عن التطلع الذي عمره قرون للشعب الكرواتي إلى دولة مستقلة".

وبعد فوز حزب المجتمع الديمقراطي الكرواتي، بدأت "مطاردة" في زغرب ضد جميع الأشياء اليوغوسلافية والصربية في الفترة من آذار/مارس ١٩٩٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وانتشرت عبارات مكتوبة على المباني في كل مكان من المدينة نصها "اخرجوا أيها الصرب"، "الدخول ممنوع للكلاب والصرب" (كان ذلك مكتوباً في الممر تحت الأرض في فراتش)، "ممنوع دخول الصرب" (عبارة مكتوبة على كثير من واجهات العرض الزجاجية للمتاجر) و"يحيا أنتي بافيليتش" أو مجرد الأحرف الأولى من العبارة باللغة الصربية - الكرواتية "ŽAP".

وتلت ذلك هجرة جماعية للمواطنين ذوي الجنسية الصربية من زغرب وفيما يلي أمثلة قليلة لذلك:

- من بين مجموع عدد العمال البالغ ٣٠٠ ٥ في مصنع الاتصالات السلكية واللاسلكية "نيقولا تيسلا" حيث كان عمل الشاهدة ج. ف. كان يوجد ٤٢٠ صربياً. ومضت الأمور بالنسبة للصرب تزداد سوءاً نظراً لبدء اتخاذ تدابير أشد في مجال العمل والنظام ورقابة صارمة ضدهم. وكانت تقام صلة بين تغيّبهم عن العمل والتطورات الجارية - المنازعات المسلحة - وكانت هناك تلميحات إلى أنهم ذهبوا للقتال إلى جانب الصرب أثناء نهايات الأسبوع. وعندما قتل ابن امرأة كرواتية اسمها أنّا فوتيوشيك بوصفه أحد رجال الحرس الوطني، حاولت النساء الكرواتيات اللواتي يعملن في المصنع شنق زميلاتهن الصربيات.

- وبسبب وجود ضغوط وتهديدات في كل مكان، بدأ العمال ذوي الجنسية الصربية في مغادرة المصنع بالجملة. وعندما اضطرت الشاهدة ج. ف. لتقديم استقالتها، قيل لها في إدارة شؤون العاملين إنها المرأة الصربية الخمسون التي تترك المصنع. واضطرت الشاهدة ج. ف. لمغادرة زغرب وهي تعيش الآن مع أسرتها في صربيا بصفتها لاجئة.

- تم توزيع استبيان معمم في مصنع سكر فروفتيكا طلب فيه إلى العمال أن يجيبوا عما إذا كانوا يريدون العمل مع الصرب. وأكد صحة الاستبيان رودولف برياتشاك، عضو برلماني في برلمان جمهورية كرواتيا.

- تم اعداد قائمة لمنازل المواطنين ذوي الجنسية الصربية في درامالي بالقرب من كريكفينيكا. وكان يُمارس ضغط على الصرب لجعلهم يغادرون المكان.

- هدَّد العسكريون الكروات في عدة مناسبات أسرة بتروفتش من ياكشيك، بلدية بوجيغا. وفي ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ألقيت قنبلة في غرفة نومهم.

- هناك حالات متكررة لأشخاص يغيرون أسماءهم وألقابهم في سبليت وريبكا وبلدات أخرى بسبب مختلف أشكال الضغط ضد المواطنين ذوي الجنسية الصربية.

- ترك صندوق بداخله لحم آدمي في مقابر الأرثوذكس في قسم التوليد بمستشفى دوبروفنيك. وكان الصندوق يحتوي أيضاً ثلاثة أكياس يتسرب منها دم في موضع لحفظ جثث الموتى. ووفقاً لما جاء على لسان القندلفت المحلي، تصل مثل هذه الطرود إلى المدافن مرتين في الشهر.

- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، شتم ٤٠ تلميذاً في سن حوالي العاشرة في المدرسة الابتدائية في كافتات مدرّستهم سلافويكا كوفاتشيفتش - غلافتش ورجموها بالحجارة لأن والدها صربي. وضربت المدرّسة بالحجارة والزجاجات والمفرقعات في الوقت الذي كان الأطفال يصرخون فيها قائلين "يا امرأة تشيتنيك" و"سوف نضربك بالعصيّ حتى الموت". ونقلت إلى المستشفى فاقدة الوعي. وشهد مدير المدرسة والمدرسون الآخرون تعذيب زميلتهم. ومن المثير للاهتمام الاشارة إلى أنها اعتبرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عديمة الفائدة وفصلت من وظيفتها.

٥- هدم المنازل والشقق وتدمير الممتلكات

كان تدمير الممتلكات وإحراق القرى هي الوسيلة التي تستخدمها السلطات الكرواتية في أكثر الأحيان وأكثرها فعالية للتطهير الاثني من الصرب. وكان تدمير الممتلكات الصربية خارج المناطق المتأثرة بالحرب هو النموذج الذي اتسمت به فترة الحرب بكاملها. وحتى وإن كان وصول قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة قد وضع حداً للقتال، فإن التدمير المنظم للمنازل والشقق والمنشآت الاقتصادية الصربية استمر كفعل متعمّد من جانب السلطات الكرواتية في سلافونيا الغربية من بيلوفار إلى بوجيفا خلال ١٩٩٢ كان الغرض منه منع الصرب من العودة، وجعل العائدين المحتملين في خوف دائم وخلق شعور بعدم الأمان وبالقلق بينهم.

ويُقدَّر أن آلاف المنازل والشقق والمنشآت الاقتصادية الصربية أُحرقت وهُدمت في زادار وزغرب وكارلوفاش وأوسييك وفي أماكن أخرى في كرواتيا. ولم يُساءل أحد عن هذه الجرائم ومن باب أولى لم يُحكم عليهم. ولم يكتشف إلا بعض مرتكبي الجرائم.

- وفقاً لما جاء في بيان أصدره إ. فيكتش في آب/أغسطس ١٩٩١، وزير داخلية كرواتيا في ذلك الوقت، كانت هناك ٤٩٥ ٢ حالة لزرع نبائط متفجرة ولحرائق متعمدة. وتعلقت ٤٩٣ ١ حالة بالأحياء السكنية و٠٠٢ ١ بفنادق ومطاعم ومتاجر وسيارات وخطوط سكك حديدية، وأكشاك جرائد، والنُّصُب التذكارية لحركة التحرير الوطنية وأماكن العبادة.

- وفي أوغولين، فُجرّت بالديناميت ٦٦ منشأة يملكها صرب أُرغموا على مغادرة البلدة.

- منذ ١٩٩١، تم السطو على ١٨٠ منزلاً وشقة للصرب في منطقة أوسيبك، وتفجير ٣٠٠ منزل ومتجر يملكها صرب ووقعت ٣ عمليات هجوم على منشآت وكنائس صربية أخرى. ويفيد تقرير قسم الشرطة في كارلوفاش ان ١٧٧ منشأة (منازل خاصة ومطاعم ومتاجر ومباني تجارية وأكشاك وسيارات) يملكها صرب فُجرّت بالديناميت في هذه المنطقة.

- ويفيد بيان لرئيس ادارة الشرطة، أنتي ديفتشتش أن ٢٠٧ حالات لزرع نبائط متفجرة سُجّلت في زغرب (وفي كل هذه الحالات تعلق الأمر بمواطنين من ذوي الجنسية الصربية).

- فُجِّرت بالديناميت حوالي ١٣٠ منزلاً صربياً أو أحرقت في منطقة نوفسكا كما دُمِّر عدد غير معروف من المنازل والمتاجر والمطاعم في بلدية فيروفيتيكا.

- وتفيد بيانات صادرة عن بعض مواطني سبليت أن حوالي ٢٠٠ منشأة يملكها بصفة غالبة مواطنون من ذوي الجنسية الصربية فُجِّرت بالديناميت في هذه البلدة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

- وتفيد بيانات عديدة لم يمكن التحقق منها أدلى بها مواطنون فرّوا من زادار أن حوالي ١ ٣٠٠٠ منشأة دُمِّرت في هذه البلدة. وجاء في تقرير في "قائمة نوفي" لرييكا تأكيد بأن هذه البيانات قد تكون صحيحة وقد تضمّن هذا التقرير بياناً لمسؤول من رجال شرطة زادار يفيد بأنه يمكن أن يكون هذا العدد صحيحاً حقاً نظراً لعدد المنشآت المدمرة في زادار وبالقرب منها. ففي أكثر من ٢٠ قرية في بلدية بودرافسكا سلاتينا، دمّر معظم المنازل الصربية وأحرقت ونهبت.

- في الليلة بين ٢٥ و٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أحرق العسكريون الكروات ٨٠ في المائة من منازل الصرب في عملية "التطهير" التي قاموا بها في قرية برلوغ، بلدية أوتوتشاك. وتركت أكثر من ٣٠ أسرة بلا مأوى. وقام ممثلو الصليب الأحمر الدولي بجولة في قرية برلوغ في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وأثبتوا أنه لم يعد الصرب يعيشون هناك.

- دمّرت ستة منازل صربية يمتلكها ميلينكو بافلوفيتش ونيقولا ستاكيتش، وداني بافلوفيتش، وفيليكو ستاكيتش، ودراغان بيتريتش، ونيديليكا باريبوفيتش في نهاية أيار/مايو ١٩٩٢ في قرية ستودنشي، بلدية غوسبيتش التي كان يعيش فيها صرب وكروات على حد سواء.

- في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، دمّرت المنشآت الاقتصادية المملوكة للقروي ن. ن. من زافرشيي بالقرب من سلافونسكي برود وقتلت مواشيه في الوقت الذي فجّر منزله بالديناميت أربع مرات بعد ذلك وأصبح بالتالي غير قابل للسكنى.

- وتحدث أيضاً علناً سفير الولايات المتحدة في زغرب، بيتر غالبريث عن تدمير منازل الصرب وإحراقها ونهبها. وقال في اجتماع عقد في جامعة زغرب في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، من بين جملة أمور: "هل يمكن أن يسمى حادثاً أو ظاهرة ضرورية مصاحبة للحرب كون أن حوالي ٠٠٠ ١٠ منزل صربي فجرّت بالديناميت في المناطق التي تسيطر عليها السلطات الكرواتية".

٦- تدمير الكنائس وأماكن العبادة

استغلت السلطات الكرواتية الأزمة والحرب في كرواتيا (١٩٩١-١٩٩٤) لتحقيق فكرة أنتي ستارشيفتش والانتهاء من طرد الصرب من أراضيهم الاثنية الذي بدأه أنتي بافيليتش. وكانت أولى ضحايا الحرب الكنائس وغيرها من أماكن العبادة التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وقد تم تخطيط عمليات التدمير هذه بدقة. وليس مما يثير الدهشة إذاً مطلقاً التخريب المتعمد المنسق الذي قامت به السلطات الكرواتية (العسكرية أو المدنية أو الكنسية) في تدمير المنشآت الدينية (بعضها يرجع بناؤه إلى القرن السابع

عشر في حين أن بعض المعروضات المدمّرة التي لا تقدر قيمتها بثمن كانت من القرنين الثالث عشر والسادس عشر).

- في الأبرشيات الخمس التابعة للكنيسة الصربية الأرثوذكسية في أراضي جمهورية كرواتيا، دُمّرت أو أُصيبت بأضرار ٢٩٤ كنيسة (١٣٩ كنيسة دمرت، فُجرّت ٣٦ منها بالديناميت، وأُحرقت ٣٠ وقُصفت ١١ بالقنابل؛ وأصيبت ١٥٥ كنيسة بأضرار وهُدمت ١٠ ونهبت ١٠ منها)؛ ودُمّر دير واحد وأصيبت ٦ أديرة بأضرار؛ ودُمّر مسكنان للأساقفة ونهب أحدهما)؛ وفُجّرت ٤ مساكن للأساقفة بالديناميت، وقصفت ٣ بالقنابل ونهب واحد (٨ إجمالاً)؛ ودُمّرت ٦٩ منزل أسقف وغيرها من المنشآت الكنسية، وفُجّرت ٤٧ منها وأحرقت ٢٢؛ وأصيبت بأضرار ٤١ منزل أبرشية وغيرها من المنشآت الكنسية، وهُدمت ٢٩ ونُهبت ١٢ من بينها؛ ودُمّرت ١٤ كنيسة صغيرة وأصيبت ١٤ بأضرار؛ ودُمّرت ١٦ جبانة وأصيبت ١٤ بأضرار؛ ودُمّر متحف كنسي؛ ودُمّر سجلاّن كنسيان، ونهبت مكتبة واحدة، وأحرقت اثنتان ودمّرت واحدة.

- دمّرت مكتبة الكنيسة الأرثوذكسية في باكراش المنشأة في عام ١٩٦٠.

- وثمة فعل تخريبي متعمد خطير بصفة خاصة كان تفجير مقر أبرشية زغرب بالديناميت ومتحف الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في زغرب مع ما فيه من معروضات يرجع تاريخها إلى القرنين الثالث عشر والسادس عشر والذي نُفّذ بزرع نبيطة متفجرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

وأخبرت وسائط الاعلام الكرواتية بالضرر الذي لحق بالمتحف لكنها لم تذكر أي شيء عن تفجير مقر أبرشية زغرب بالديناميت وتخريبه.

وقد أُتلف الانفجار معروضات المتحف التي لا تقدر قيمتها بثمن. وكانت المجموعة تتألف من ٦٢ أيقونة، و١٣ كتاباً للصلاة مخطوطة يدوياً، ومواثيق يرجع عهدها إلى ما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر طبع الكثير منها بالأحرف السيريلّية، و١٠ عينات من المشغولات الكنسية من القرن الثامن عشر، وكثيراً من الكتب الأخرى، والسجلات القديمة، وحوالي ١٠٠ أيقونة وحوالي مائة صنف من الأصناف الكنسية القيّمة.

- دُمّر مبنى أبرشية الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كارلوفاش.

- جميع الكنائس في منطقة سلافونسكي برود دُمّرت أو أحرقت.

- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فُجرّت بالديناميت كنيسة القيامة للعذراء مريم الأرثوذكسية في أوسييك ولحقت بها أضرار.

وفي الوقت نفسه، ألقي القبض على قساوسة أرثوذكسيين وأسيئت معاملتهم واضطر لذلك كثيرون منهم لمغادرة جمهورية كرواتيا.

٧- الفصل من العمل وانتهاك الحقوق المتعلقة بعلاقات العمل

ظهر بوضوح بدرجة بالغة عدم المساواة في المعاملة والتمييز ضد الصرب في ميدان العمل في جمهورية كرواتيا الاشتراكية حتى قبل انفصالها واندلاع المنازعات المسلحة. ومع تصاعد المنازعات، تصاعد أيضاً التمييز ضد الصرب وهدّد وجودهم.

في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، جرى فصل الصرب من عملهم بالجملة. وفصل أكبر عدد منهم من الادارات الحكومية، والهيئات القضائية، والمؤسسات المالية ووسائط الاعلام والوظائف القيادية. وكانت التعليلات المقدمة هي أنهم "تمتعوا بامتيازات" بالدرجة الأولى كأعضاء في القائمة "الشيوعية" وأنهم "غير مؤهلين" وأنهم رغم كل شيء ضحايا الأزمة الاقتصادية" شأنهم شأن كل شخص آخر.

وقال صرب كثيرون إن بعد أن فصلوا من وظائفهم بادعاء أنهم زائدون عن الحاجة، أُعطي كرواتيون نفس الوظائف.

وتمثلت انتهاكات الحقوق المتعلقة بعلاقات العمل بصفة أساسية في إبعاد الصرب من الوظائف ذات المسؤولية والجيدة الأجور إلى وظائف تتسم بقدر أقل من المسؤولية وبأجور أقل وفي الفصل غير القانوني. وأدت هذه الممارسة إلى تخفيض دخل الصرب وزادت من مخاوفهم المعيشية.

وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢، أصدرت وزارة العمل والحماية الاجتماعية والأسرية تعليمات تفيد منع عودة وإعادة تشغيل الأشخاص الذين "فروا إلى الغابات واشتركوا في أنشطة عدائية ضد مصالح جمهورية كرواتيا". وأثرت هذه التعليمات بصفة خاصة الصرب الذين أُرغموا تحت ضغط على ترك أماكن اقامتهم الدائمة. والعدد القليل من هؤلاء الذين عادوا مع ذلك جرى استجوابهم ورفضت لهم فرص العمل وأسيئت معاملتهم بطرق عديدة أخرى.

وفيما يلي بعض الحالات النموذجية:

- التطهير الاثني المنظم للوزارات والمؤسسات الكرواتية من الصرب جرى منذ انتخابات ١٩٩٠ في جمهورية كرواتيا.

- في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أمر وزير دفاع جمهورية كرواتيا في ذلك الوقت، مارتين سبيغيلي، ٢٠ صربياً بترك وظائفهم في وزارة الدفاع في خلال ساعة. وفي منتصف ١٩٩٢، فصلت نفس الوزارة ٦٠ صربياً آخرين. ولم يعد الصرب يعملون في وزارة دفاع جمهورية كرواتيا.

- في أوائل صيف ١٩٩١، قامت شركة امدادات المياه بمدينة زغرب بعملية تطهير من جميع الذين كان يُعتبرون "غير موثوق بهم". وفي مناقشة جرت في مجلس المدينة عن "حالة العاملين في الشركة"، قيل إنه يوجد عدد من الصرب أكثر من اللازم وأنهم أعداء محتملون (من بين ١ ٠٣٣ موظفاً في هذه الشركة، لم يكن هناك إلا ٥٩ صربياً).

- استناداً إلى قرار مفوضية حكومة جمهورية كرواتيا بشأن عدم جواز عمل الأشخاص الذين وقعوا التماس ضم بلدية داروفار إلى "مقاطعة كرايينا الصربية المتمتعة بالحكم الذاتي" في "الادارات

الحكومية لجمهورية كرواتيا"، اتخذت تدابير تأديبية ضد الصرب وفصل ٢٥ منهم من عملهم. وفصل ٧ من الصرب من ادارة الحكومة المحلية في داروفار؛ و٢ من الجامعة الشعبية، و٥ من مركز المدارس الثانوية، و١ من المركز الطبي، في حين عمل صرب آخرون مفصولون في المدارس الابتدائية في داروفار وسيراش وديزانوفاش.

وعلاوة على ذلك، على أساس الكتيب المعنون "من هو من في داروفار؟" استمر عمليات فصل الصرب من وظائفهم في داروفار، بصفة أساسية من ادارة الحكومة المحلية ثم من الشركات والمؤسسات.

- وثمة أمثلة نموذجية "لتطهير" الشرطة من الصرب كانت عمليات فصل ٣٧ صربياً من بين ٧٢ شرطياً، من قسم شرطة بودرافسكا سلاتينا. ونفّذت "عمليات تطهير" مماثلة في ادارة الحكومة المحلية.

- وتعرَّض العدد القليل المتبقي من الصرب في مقر شرطة زغرب للضغوط. وطريقة الضغط المألوفة كانت عمليات النقل المتكررة من قسم شرطة إلى آخر. ولم يُستثن من ذلك حتى الكروات المتزوجون من صرب.

- وفي نهاية ١٩٩١ وأوائل ١٩٩٢، فُصل الصرب بالجملة من شركة "سلافيا" التجارية في زغرب لمنعهم من شراء أسهم الشركة.

- منع المدير العام لشركة "AIPK" التجارية في زغرب من دخول مبنى الشركة لمجرد أنه صربي.

- فصل الصرب أيضاً من وظائفهم في صندوق التأمين الاجتماعي في زغرب.

- في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، طلبت مجموعة من العمل في شركة "TOP" في زغرب من مديرهم العام حظر وجود الصرب في الشركة لمجرد جنسيتهم.

- في حزيران/يونيه ١٩٩٢، فصلت شركة زغرب للنقل بالسكك الحديدية ١٤ صربياً رغم أن كثيرين منهم كانوا قد وقعوا على إعلان الولاء لكرواتيا في وقت يرجع إلى ١٩٩١.

- وكان مما يثير شعوراً بالمرارة التعليمات الصادرة عن وزارة التعليم في جمهورية كرواتيا بشأن عدم جواز قيام الصرب بتدريس اللغة الكرواتية رغم أن لديهم المؤهلات الكافية وأنهم درّسوا هذه اللغة طوال سنوات.

- وأعقبت قرار حكومة جمهورية كرواتيا بشأن فصل العمال غير المؤهلين عمليات فصل بالجملة ولكن المعايير المستخدمة لم تكن المؤهلات بل الجنسية. وكان مثال "مصرف سبليت" بالغ التوضيح. وفصل ٥٢ موظفاً، معظمهم ممن أعلنوا أنفسهم صرباً ويوغوسلافيين.

٨- المغادرة القسرية للشقق (عمليات الطرد من المساكن)*

كان شكل من أشكال الضغط الفعالة بصفة خاصة على الصرب في جمهورية كرواتيا هو الطرد غير القانوني للصرب من شققهم وشغل الكروات هذه الشقق. وبعد محاولات غير مجدية لحماية حقوقهم، قرر معظمهم مغادرة منازلهم وكرواتيا إلى الأبد.

وتشكل عمليات الطرد غير القانونية بأبلغ طريقة أمثلة للإرهاب المنظَّم الذي تقوم به الدولة الكرواتية والتفرُّد الوطني العظيم للكروات. فهي تنافي تماما تأكيدات المسؤولين الكروات والممثلين الكروات في المنظمات الدولية أن كرواتيا دولة ديمقراطية. ومما يظهر خطورة مشكلة طرد الصرب من شققهم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية أن مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، تادوش مازوفييكي، وجه رسالة إلى نائب رئيس الوزراء الكرواتي ووزير الخارجية ماتي غرانيش تفيد بان ممارسة عمليات الطرد غير القانونية والقسرية من المساكن مستمرة في كرواتيا. وحذَّر قائلا إن واجب الحكومة الكرواتية، وفقا لالتزاماتها الدولية، أن تتخذ تدابير فعالة لإنهاء عمليات الطرد غير القانونية والقسرية من المساكن والتي تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأبلغ المقرر الخاص بأن حوالي ٠٠٠ ٥ عملية طرد غير قانونية وقسرية من المساكن وقعت في جمهورية كرواتيا.

وأُبرزت مشكلة عمليات الطرد غير القانونية بدقة أيضا في تقرير وزارة الخارجية عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا الذي نشر في أوائل آذار/مارس ١٩٩٤. ويقال في التقرير إن عمليات الطرد هذه لم تتوقف رغم الوعود الكرواتية الرسمية.

---

* في الاجتماع الذي نوقشت فيه عمليات الطرد غير القانونية من المساكن في جمهورية كرواتيا والذي عقد في زغرب في ٢ و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قال رئيس لجنة هلسنكي الكرواتية، إيفان رفونيمير سيكاك (منظّم الاجتماع) ضمن ما قاله: "منذ بداية الحرب، تم الاستيلاء على ٠٠٠ ٢ شقة سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية في كارلوفاش. وإذا اعتبرت كارلوفاش عينة إحصائية لعدد سكان جمهورية كرواتيا البالغ ٤,٥ مليون نسمة، يمكن التعبير عن عدد الأشخاص الذين طردوا من شققهم في كرواتيا بعشرات الآلاف من الأسر. ووجدت أمثلة مشابهة في مدن أخرى في جمهورية كرواتيا".
وفيما يلي بعض فقط من الحالات العديدة لعمليات الطرد غير القانونية من المساكن:

- تفيد بيانات غير كاملة أن ٠٠٠ ٢ شقة في كارلوفاش تركها الصرب تحت ضغط أو طردوا إلى منطقة كوردون انتقلت ملكيتها إلى الكروات فعلا على نحو غير قانوني. ونظرا لأن من المعروف أن حوالي ٠٠٠ ٣٠ صربي طردوا من كارلوفاش، يفترض ان المستأجرين الجدد في الشقق المتبقية سيكونون من الكروات وبهذه الطريقة تمنع السلطات الكرواتية الصرب من العودة إلى ديارهم.

- ميروسلاف كوليانين، ضابط شرطة سابق في زغرب، طردته الشرطة الكرواتية قسرا على نحو غير قانوني من شقته.

- في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، اقتحمت مجموعة من الجنود الكرواتيين شقة ليليانا سوبايش وأمروها بترك شقتها. فتركت شقتها وعملها وفرَّت إلى سلوفينيا.

- أثناء غياب بيرا وفيفينكا شيكيش بسبب العلاج احتلت مجموعة من الحرس الكرواتيين شقتهما قسرا في زغرب.

- أثناء غياب نيديليكا بريكا لأسباب عائلية، احتل شقتها قسرا في زغرب أحد رجال الجيش الكرواتي.

- تودور إليك من زغرب، غادر زغرب مؤقتا بسبب التهديدات الموجهة إليه واستغل أحد رجال الجيش الكرواتي هذه الظروف لينتقل إلى شقته للإقامة بها.

- احتل درازين كوليات، أحد رجال الجيش الكرواتي قسرا شقة ميروسلافا سيكوليش من زغرب، بإذن من وزارة دفاع جمهورية كرواتيا. وفي هذه المناسبة، طُردت ميروسلافا وابنتها الحامل في ٨ شهور. ورفضت الشرطة العسكرية والشرطة المدنية التدخل في الأمر.

- في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢، احتل قسرا ضابط الشرطة الكرواتي، دافور راملياك شقة أنكليكا دابيش في زغرب.

- في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، احتل قسرا كرواتي اسمه دابيش شقة مومير كيليسفيش في ديوري بوكارا ١٩ في زغرب.

- أثناء إقامة المعوَّق م.م. من كارلوفاش، احتل شقته على نحو غير قانوني رجال من الجيش الكرواتي.

- ميلوس ستوييش من كارلوفاش وهو أستاذ جامعي، أدخل المستشفى قرب نهاية ١٩٩١ وبداية ١٩٩٢. تم السطو على شقته ونهبت أثناء تلك الفترة وانتقل للإقامة فيها شخص مجهول. واتخذ ميلوس الإجراء اللازم لاستعادة شقته لكنه لم يتلق ردا. وقدم التماسا إلى السلطات المختصة في جمهورية كرواتيا (بمن فيها رئيس الجمهورية) ولكن كانت كل التماساته غير مجدية.

- كانت رادميلا راكوفيش من داروفار وهي مهندسة كيميائية متقاعدة كشخص معوَّق. ولم يكن أحد يقيم في شقتها أثناء علاجها الطبي في الخارج. وقامت سلطات زوبانيا المحلية، بقرار أصدرته في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بتخصيص شقتها لشخص آخر. واسترجعت شقتها بالحكم رقم P-791/94 الصادر من محكمة سيساك الجزئية ولكن المستأجر الحالي يرفض ترك الشقة. ويسانده مسبك سيساك، مالك الشقة. ورفعت رادميلا دعوى أخرى لكن الإجراء بطيء جدا لأن المدَّعى عليه يرفض حضور جلسات المحكمة.

وثمة مشكلة خاصة هي شقق جيش يوغوسلافيا الوطني* التي خصصت في ١٩٩١ لعدد من الضباط المتقاعدين، والمدنيين الذين كانوا يعملون في هذا الجيش وأيضا لضباط عاملين. وتسلَّم كل هؤلاء الأشخاص الوثائق اللازمة من إدارة الإسكان التابعة للجيش اليوغوسلافي الوطني. ولكن في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١، اتخذت الحكومة الكرواتية قرارا يحظر استخدام الأملاك غير المنقولة المملوكة للجيش اليوغوسلافي

الوطني والاتحاد. وانطلاقا من هذا القرار، بدأت وزارة الدفاع الكرواتية، في منتصف ١٩٩٢، طرد جميع المستأجرين بواسطة الأجهزة البلدية. وادعت بأن الضباط والمدنيين الذين عملوا في الجيش اليوغوسلافي الوطني انتقلوا للإقامة في هذه الشقق على نحو غير قانوني رغم أن لديهم وثائق صادرة عن الجيش اليوغوسلافي الوطني السابق. وهذا السلوك غير قانوني من باب أولى لأن جمهورية كرواتيا لم تلغ نظام الإسكان العسكري السابق إلا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وبهذه الطريقة تم الاستيلاء على حوالي ٤ ٥٠٠ شقة عسكرية.

حدث أكبر عدد من عمليات الطرد غير القانونية من المساكن في سبليت (طردت ١ ٥٠٠ أسرة من مساكنها في السنتين الأخيرتين) وفي زغرب.

وكانت الحكومة الكرواتية قد خططت لطرد المستأجرين من ١٧ ٠٠٠ شقة. وحتى الآن، تم طرد حوالي ٦ ٠٠٠ أسرة، معظمهم من الصرب، من شققها. ورغم تكرر الاحتجاجات من جانب مؤسسات دولية وأفراد من أصحاب النفوذ، مثل المقرر الخاص للأمم المتحدة تادوش مازوفييكي، فيما يتعلق بالممارسة المتعلقة بشقق العسكريين، فإن الحكومة الكرواتية لا تزال مستمرة في تجاوزاتها، بصرف النظر عن الاتفاق التي وقعته مع الجيش اليوغوسلافي الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ والذي شهد عليه وكفله الاتحاد الأوروبي.

---

* قال إيفان زفونيمير في بيانه التمهيدي الذي ألقاه في الاجتماع المشار إليه أعلاه إن البيانات التي قدمها مودروسان رئيس لجنة الإسكان السابق التابعة لوزارة الدفاع الكرواتية في مقابلته التي جرت مع صحيفة "فييسنك" اليومية (١٩٩٣) تفيد بأن السلطات الكرواتية قد تسلمت ٠٠٠ ٥٣ شقة من الجيش اليوغوسلافي الوطني. ومع ذلك، تفيد المعلومات التي قدمها مؤخرا نائب رئيس الوزراء السابق ونائب الرئيس الحالي لسابور فلاديمير سيكس أن السلطات الكرواتية تسلمت ٢٦٨ ٣٨ شقة. وما زال ينبغي للحكومة أن تعلّل "اختفاء" حوالي ٠٠٠ ١٥ شقة، لتقول ما إذا كانت تسلمتها أو لم تتسلمها.

وتؤجل كرواتيا إقرار قانون بشأن شراء شقق العسكريين فتضع بذلك عدة آلاف من المستأجرين في وضع غير متكافئ.

ومما يثير قلقا خاصا هو التعدي على الحقوق، وخصوصا حالات انتهاك القواعد القانونية من جانب أجهزة الدولة وما يلي ذلك من ادعاء بأن هذه الانتهاكات هي أساس قانوني لأحكام المحاكم (فيُطرد أحد المستأجرين أولا وتقرر المحكمة بعد مرور ٦ شهور الاستيلاء على الشقة نظرا لأن المستأجر أو المستأجرة لم يُقم أو تُقم بها لمدة ٦ شهور كما ينص عليه القانون).

٩- الإبادة الجماعية الروحية

يجري تحويل الصرب الأرثوذكسيين في جمهورية كرواتيا إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي بأكثر الأساليب غدرا. ونظرا لأنهم قاوموا الاستيعاب طوال قرون، تسعى السلطات الكرواتية الحالية إلى تحقيق هذ الهدف بواسطة التحويل إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي.

والأهداف الرئيسية هم الأطفال في سن ما قبل المدرسة ومن هم في سن الالتحاق بالمدارس. وتفيد البيانات المتاحة أن أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل صربي حـُوّلوا إلى اعتناق الكاثوليكية منذ اندلاع المنازعات المسلحة. والتعليم الديني هو مادة اختيارية في المدارس الكرواتية. ويدرِّس هذه المادة قساوسة كاثوليكيون ومنذ بدء تدريس هذه المادة، اختار الأطفال الصرب الأرثوذكسيون عدم حضور هذا الدرس. ولهذا السبب، اعتبر هؤلاء الأطفال غير مسيحيين وأهينوا بل وأسيئت معاملتهم. ولتجنيب أطفالهم الإهانة وسوء المعاملة ولضمان تعليم عادي لهم، يطلب ذووهم إلى القساوسة الأرثوذكسيين الصرب إصدار شهادات تفيد بأن أطفالهم عـُمّدوا في الكنيسة الأرثوذكسية ويقدمون هذه الشهادات إلى القساوسة الكاثوليكيين الذين يـُجرون للأطفال المناولة الأولى في الكنيسة الكاثوليكية ويوجهونهم إلى حضور التعليم الديني الكاثوليكي.

وتحدث النائب دراغان هينيش في البرلمان الكرواتي عن تحوُّل الأطفال الصرب إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قال إن عددا يتراوح بين ٠٠٠ ١١ و٠٠٠ ١٤ طفل صربي من أطفال المدارس تحولوا إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي وبناء على ذلك هاجمه بدنيا دراغو كربينا وهو نائب كرواتي في البرلمان. ولم يمكن حتى للكنيسة الكاثوليكية في زغرب أن تنكر هذه الواقعة وهو أمر أنكرته في مناسبات سابقة.

ويعلل مسؤولو الحكومة والكنيسة الكاثوليكية حضور حصص الديانة الكاثوليكية برغبة أولياء الأمور في إرسال أطفالهم إلى تلك الحصص لأسباب عملية. وفي الوقت نفسه، يقولون إنه لا يـُضغط على الأطفال وذويهم وإن الأطفال لا يطالبون، بحضورهم حصص الديانة الكاثوليكية، بتغيير عقيدتهم التي هي مع ذلك مخالفة لقوانين الكنيسة الكاثوليكية. ويقول مدرسو الدين الكاثوليكيون إنه ليس بوسعهم رفض الأطفال الذين يرغبون في حضور حصص التعليم الديني الكاثوليكي نظرا لأن ذلك سوف يعني تمييزا ضد هؤلاء الأطفال. وهو يقولون أيضا إن كثيرا من هؤلاء الأطفال هم ثمرة زيجات مختلطة. وإن تأكيد مسؤولي الكنيسة الكاثوليكية أن الكنيسة الأرثوذكسية رفضت عرض إشراك قساوستها في التعليم الديني في المدارس يجب أن يـُفهم بأنه مبرَّر. وبدأت السلطات التعليمية الكرواتية مؤخرا في إدراج الأطفال الصرب دون مبرر في السجلات المدرسية بوصفهم كرواتيين.

ومما يوضح على أفضل وجه عدم احترام السلطات الكرواتية للكنيسة الأرثوذكسية الصربية وشعب الصرب أنها ترفض مصطلح "الكنيسة الأرثوذكسية الصربية" وتستخدم بدلا منه مصطلح "الكنيسة اليونانية الشرقية".

وقد طرد أكبر عدد من قساوسة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وأساقفتها الخمسة من جمهورية كرواتيا (لم يتبق إلا ٥-٦). ولا تسمح لهم السلطات الكرواتية بالعودة وحتى إذا فعلوا ذلك لن يكون للقساوسة مكان يذهبون إليه نظرا لأن كثيرا من الكنائس الأرثوذكسية ومساكن القساوسة دـُمِّرت.

وفيما يلي بعض حالات التعدي على الدين:

- في ١٩٩٢، سـُجـِّلت التلميذة ب.ر. في الصف الخامس في مدرسة ك.ر. الابتدائية في زغرب باعتبارها صربية. وعندما علم أقرانها في المدرسة ذلك، سخروا منها وشتموها وأساءوا معاملتها. ولم يتخذ المدرسون تدابير تربوية لحمايتها معتذرين بالتفسير الذي مفاده أن السلوك المنحرف الذي يسلكه الأطفال

الآخرون لا يمكن منعه نظرا لأنهم تربّوا بهذه الروح في أسرهم. ولم تحضر البنت الصربية حصص الدين الكاثوليكي وزاد ذلك من إساءة معاملتها.

- جاء في سجلات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية أن ٤١ من أولياء الأمور طلبوا أن يُخلى سبيل أطفالهم من الكنيسة الأرثوذكسية لكي يستطيعوا حضور حصص الدين الكاثوليكي ويتحولوا إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي. وهؤلاء الأطفال تلاميذ في مدارس ابتدائية ولدوا بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٥ وأربعة من الشباب المولودين بين ١٩٦٦ و١٩٦٨. وأوضح أولياء الأمور لقساوسة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية أنهم يريدون أن يحضر أولادهم حصص الدين الكاثوليكي لكي يتناسبوا مع البيئة ويتجنبوا المضايقات ويخففوا ريبة أقرانهم ومدرسيهم.

- في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢، طلب ولي الأمر ن.ن. من قس كنيسته الأرثوذكسية الصربية أن يصدر لطفله شهادة معمودية وقال في طلبه إنه يحتاج هذه الشهادة لإجراء المناولة الأولى لطفله في كنيسة كاثوليكية وإن القس الكاثوليكي طلب هذه الشهادة.

- وطلب ولي الأمر ن.ن. من قس كنيسته الأرثوذكسية الصربية إصدار شهادة تفيد بان أولاده عُمِّدوا في الكنيسة الأرثوذكسية لكي يُجنَّب الأولاد الإهانة وتسميتهم أعداء للمسيح.

- ويتضح تحول الأطفال الأرثوذكسيين الصرب إلى اعتناق المذهب الكاثوليكي في رسالة كنيسة الصليب المقدس في زغرب التي ذكر فيها أن ن.آن يريد أن يأخذ المناولة الأولى في هذه الكنيسة وأن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية تُرجى بالتالي إصدار شهادة معمودية للطفل. وتهدف هذه الأفعال الصادرة عن السلطات التعليمية والكنسية في جمهورية كرواتيا والموجهة ضد الأطفال الصرب إلى استيعاب السكان الأرثوذكسيين وإلى تطهير المناطق التي عاش فيها الشعب الصربي طوال قرون من الصرب بأكثر الأساليب غدرا.

١٠- مشاكل الجنسية

إن أحد الشروط للحصول على "الدوموفنيكا" (الجنسية الكرواتية) المذكور بوضوح في قانون الجنسية الكرواتية هو إمكان أن يستنتج "من سلوك المرء أنه/أنها يحترم/تحترم النظام القانوني لجمهورية كرواتيا وأعرافها ويقبل/تقبل الثقافة الكرواتية" (المادة ٨، الفقرة ١، الفقرة الفرعية ٥).

وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٢٦ من نفس القانون على أنه يجوز لوزير الداخلية أن يرفض طلب الحصول على الجنسية أو وقفه رغم توافر جميع الشروط إذا قدَّر أن هناك أسبابا تهمّ جمهورية كرواتيا وتدعو إلى وجوب رفض طلب الحصول على الجنسية أو وقفه. ويعطي ذلك السلطات المختصة (الشرطة) حقا تقديريا لكي يرفض للصرب، دون تعليل، حق الحصول على الجنسية الكرواتية أو التخلي عنها. وإضافة إلى ذلك، يشترط للحصول على الجنسية أن يوقع المواطنون إعلان ولاء لنظام الحكم.

إن كرواتيا "الديمقراطية" بإقرارها صلاحية السلطات لمنح أو رفض الجنسية حسب هواها (ينطبق ذلك في أكثر الأحيان على الصرب)، تنتهك بطريقة مباشرة إلى أقصى درجة الحقوق الأساسية السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية لبعض مواطنيها وتستخدم "الدوموفنيكا" كوسيلة قوية للتمييز ضدهم ولاستيعابهم في النهاية.

وتوجد أمثلة كثيرة لرفض منح "الدوموفنيكا" تذكر حتى في الصحف الكرواتية. والمثال التالي توضيحي للغاية:

- دراغان يانكوفيش، طبيب صربي من ريبكا قدم طلبا للحصول على الجنسية الكرواتية ورفض طلبه دون تعليل. وذكرت وزارة الداخلية في قرارها أن دراغان يانكوفيش يستوفي شروط الحصول على الجنسية الكرواتية ولكن أن هناك أسبابا تهم جمهورية كرواتيا ودعت إلى رفض طلبه. ونقضت محكمة كرواتيا الدستورية قرار وزارة الداخلية موضحة أن الأسباب المذكورة تمنع ممارسة حقوق الإنسان والحقوق المدنية الوارد ذكرها في نصوص المواد ١٨ و١٩ و٢٨ من الدستور الكرواتي. وبعد أن قدَّم دراغان يانكوفيش طلبا آخر، قررت وزارة الداخلية رفض طلبه مرة أخرى موضحة أنه لم يُسجَّل بوصفه مقيما بشكل دائم في جمهورية كرواتيا خلال السنوات الخمس الماضية. وكان دراغان يانكوفيش ولد في نيش وهي تقع الآن في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وانتقل إلى ريبكا مع والديه عندما كان عمره ثلاث سنوات. وما زالت حالته معلقة.

١١- التمثيل في الحكومة

أُبعد الصرب من جميع المؤسسات والوكالات الحكومية: من الشرطة والجيش والتعليم والقضاء والمؤسسات الصحية. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدد الصرب في المرافق العامة الأخرى لا يُذكر لأن هذه المرافق والمؤسسات تم أيضا تطهيرها إثنيا.

ونتج عن عدم التكافؤ السياسي للصرب عدم تكافؤ اقتصادي. فقد تم إبعادهم من الوظائف القيادية في الشركات والمصارف والمؤسسات المالية.

ويحدث أيضا تمييز ضد الصرب في مجال ممارسة حقوق الملكية والحق في المشاركة المنصفة في تحوُّل رأس المال الاجتماعي. ويصدُق ذلك أيضا على المؤسسات الصربية (الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، والجمعية الثقافية الصربية "بروسفيتا") التي لم يُعمل حقها في الملكية في الممتلكات المؤممة.

١٢- تدمير النُّصُب التذكارية لضحايا الفاشية

تغمض السلطات الرسمية الكرواتية العين عن الحالات الأكثر تواترا باستمرار لانتهاك قدسية النُّصُب التذكارية المكرسة لذكرى نضال الشعوب اليوغوسلافية ضد الفاشية ولتدمير هذه النُّصُب. ولا تقتصر السلطات الرسمية الكرواتية على عدم مقاضاة مرتكبي هذه الأفعال ومعاقبتهم بل انحطت إلى درجة أنها تساعد وتحرض على ارتكابها وترتكبها هي نفسها في كثير من الأحيان.

ويقدر بأن أكثر من ٠٠٠ ٢ نصب تذكاري يحيي ذكرى النضال ضد الفاشية دمرت أو ألحقت بها أضرار. فمثلا ألحقت أضرار بمجمع ياسينوفاش التذكاري ودمرت أو اختفت بطريقة غامضة معروضات المتاحف التي تشهد على جرائم أوستاشا التي ارتكبت ضد شعب الصرب في هذا المعتقل الشائن وأحد أكبر المعتقلات في الحرب العالمية الثانية.

وثمة شكل من أشكال تجديد حركة أوتاشا ينطوي على تهديد بصفة خاصة هو إعادة العمل بالكونا كعملة لجمهورية كرواتيا وتغيير أسماء الشوارع والميادين وعدة منشآت ومؤسسات، بما فيها حتى الأسماء الجغرافية إلى أسماء كانت رموزا، في ماضي كرواتيا القريب العهد، للعصر المظلم الذي ساد فيه نظام حكم أوتاشا الفاشي.

وإن إدخال أعمال ميلي بوداك وهو ايديولوجي أوتاشا المعروف التابع لدولة بافليش الكرواتية المستقلة في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية في كرواتيا هو سخرية بالدرجة الأولى من أقرباء وذرية مئات الآلاف من هؤلاء الرجال والنساء الصرب ذوي الطالع السيئ الذين أعدمهم ذلك النظام الشنيع.

بلغراد، آذار/مارس ١٩٩٥